المرأة والتنمية في ساحل حضرموت
منظور جغرافي

رزق سعد الله الجابري* ناصر سالم مبروك الغرابي**

الملخص

تعتني الدراسة بالعلاقة بين المرأة والتنمية في ساحل حضرموت لأنَّ التنمية البشرية والمستدامة هدف تسعى إليه معظم شعوب الأرض وقد أولت كل الحكومات والمنظمات الدولية جل اهتمامها بأن يشترك كل من الرجل والمرأة في تحقيق التنمية على قدر من المساواة . وبما أن الرؤية الظاهرية للتنمية تعطي للرجل الوزن الأكبر في حركة أدائها ووقوع المرأة على هامشها ، فإن معرفة الأوضاع الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة أمر في غاية الأهمية ، كونه يبين التباين النوعي في المشاركة ويشكل مدخلا لإدماج المرأة في مكونات التنمية البشرية والمستدامة . ويفتح المجال لبلوغ احد أهداف الألفية الثالثة وتحقيق تنمية متوازنة يشترك فيها كل من الرجل والمرأة.

المقدمة:

المرأة والتنمية من المواضيع المهمة في الدراسات السكانية فلا تتحقق تنمية كاملة بدون مشاركة المرأة. كما أن المرأة لا تؤدي وظيفتها التنموية إلا إذا تم تنمية خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وهنا ينتقل الاهتمام بالمرأة وحدها إلى الاهتمام بالعلاقات بين المرأة والرجل وتحليل الأسباب التي تكمن وراء تحديد الآثار الثانوية والدنيا في المجتمع لتحقيق تنمية بشرية ومستدامة. .

خلال السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالمرأة في العالم وانعكس ذلك على الأدب العلمي في العلوم الإنسانية عامة ، ومنها الجغرافيا ، ولم تخل الإصدارات الحديثة في الجغرافيا البشرية من التعرض لهذا الموضوع ويوسع التناول الجديد بعض قضايا المرأة بتأثير مداخل ما بعد الحداثة (Post Mmodernism) وظهور مفهوم الأنوثة(Feminism) بقوة في كافة الدراسات الجغرافية وتوج ذلك بصدور الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

شهدت السنوات الأخيرة تغيراً في استخدام المصطلحات المتصلة بالمرأة ومشاركتها في التنمية ومن أبرزها (الجندر – النوع الاجتماعي – الجنوسة– الفجوة النوعية) حيث تمثل تلك المصطلحات قضية واحدة تتعلق بمدى تحقق المشاركة بين كل من الذكور والإناث داخل المجتمع باعتبارهما يشكلان قوة المجتمع الإنتاجية ، بينما تعد الفجوة النوعية بينهما مشكلة من مشكلات التنمية البشرية ، لذلك تتنافس دول العالم المتقدم والنامي في وضع الخطط والبرامج التي تزيد من مشاركة الإناث في مختلف المجالات التنموية ، كون الفجوة النوعية في مجالات التنمية ما زالت كبيرة في مختلف دول العالم بما في ذلك الدول المتقدمة .لهذا اهتمت الدراسة بتناول الموضوع من أجل تقديم حلول لإدماج المرأة في المكون التنموي في حضرموت.

أهداف البحث:

إدماج المرأة في المكون التنموي هدف تسعى إلى تحقيقه معظم شعوب العالم أي إن كانت دولاً أم أقاليم أو محافظات لهذا فإن البحث يرمي إلى الآتي:

– تتبع العلاقة بين الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية الاجتماعية للمرأة والتنمية البشرية والمستدامة في حضرموت.

– معرفة وضع المرأة في مكونات التنمية في

*أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا ـــ كلية الآداب ـــ جامعة حضرموت
**باحث في السكان والتنمية ـــ مدرس في التربية والتعليم حضرموت

حضرموت

– معرفة الفجوات التنموية بين الرجل والمرأة.

مشكلة البحث: حددت مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

– ما هو وضع المرأة في المكون التنموي في حضرموت ؟

– هل أثرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في وضع المرأة تنمويا وتمكينها سياسيا ؟

– هل توجد فجوات نوعية بين الجنسين لصالح الذكور أثرت في وضع المرأة في المكون التنموي ؟

منهج البحث :

لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث وحل مشكلته اعتمدت الدراسة على عدة مناهج يعتقد الباحث بأنها تحقق ذلك هي المنهج التطوري (التاريخي) الذي يسمح بتتبع الظاهرة خلال مدد تاريخية . ومنهج تحليل التباين الذي يمكن من تحليل مستوى التفاوت وعمل مقارنات بين مديريات ساحل حضرموت وأخيرا المنهج الاستقرائي .

مصادر البحث :

لتنفيذ هذا البحث تم الاستعانة بعدد من المصادر لعل أهمها الكتب الإحصائية وغيرها من أدبيات التنمية البشرية والمستدامة .

كلمات مفتاحيه: التنمية البشرية ، التنمية المستدامة، ساحل حضرموت

مكونات البحث: يتكون البحث من أربعة أجزاء تسبقها مقدمة الجزء الأول يتناول الأوضاع الديموجرافية للمرأة . أما الجزء الثاني فقد تناول الأوضاع الاقتصادية . وخصص الجزء الثالث لدراسة الأوضاع الاجتماعية أما الجزء الرابع فقد تناول تمكين المرأة وينتهي البحث بخاتمة وتوصيات

1- تطور الخصائص الديموغرافية للمرأة

من أهم المعايير العلمية التي يمكن اتباعها لمعرفة وضع المرأة في المكون التنموي ومدى التباين بينها وبين الرجل، ومن ثم المميزات التي حصل عليها كل نوع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوصول إلى حجم الفجوة النوعية لهذا فإن تتبع تطور الحجم والعمر يعد مدخلا لذلك.

1-1- تطور حجم المرأة في حضرموت :يمكن تتبع حجم المرأة في حضرموت من خلال الجدول رقم (1) وتظهر فيه ثلاث مراحل لتطور حجم المرأة ومعيار التقسيم المرحلي اعتمد على التحولات التي حدثت في حضرموت وشملت أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرت في وضع المرأة في المكون التنموي .

جدول رقم (1) تطور حجم مجتمع المرأة في ساحل حضرموت

الاعوام	1973م	1988	1990	1994م	2004م	2007	2010م
حجم المرأة	256,762	377346	397222	426,866	498372	286,126	317,321

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على :ج.ي .د.ش.فرع الجهاز المركزي للإحصاء محافظة حضرموت، المجموعة الإحصائية السنوية العدد السادس لعامي 86-1987م . 2-

المرحلة الأولى : تمتد من أوائل سبعينيات القرن الماضي حتى نهاية عقد الثمانينيات وشهدت حضرموت تحولات في جغرافيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد سلكت النهج الاشتراكي كبقية مناطق ج.ي. د.ش. وكان لهذا أثر في إدماج المرأة في المكون التنموي وفي هذه المرحلة شهدت حضرموت تعدادين سكانيين كونت قاعدة بيانات عن أوضاع السكان عامة والمرأة بشكل خاص و حسب

مخرجات تعدادات هذه المرحلة فقد بلغ حجم المرأة وفقا وكل تعداد على النحو الآتي:

– في أول تعداد عام 1973م بلغ حجم مجتمع المرأة (49,372ا) امرأة بأهمية نسبية 52,3% من إجمالي سكان الساحل وفي تعداد 1988م ارتفع الحجم إلى (377346) امرأة مشكلات 52,3% من السكان بزيادة مطلقة (120,584) امرأة بينما بلغت الزيادة النسبية 31,9% . أما معدل النمو في مجتمع المرأة بلغ 2,1%

المحلة الثانية من عام 1990 – 1994م في بداية هذه المرحلة أصبحت حضرموت إحدى محافظات الجمهورية اليمنية ولم تجر أي تعداد بل عملت تقديرات سنة 1990م وفيها بلغ حجم مجتمع المرأة(397322) امرأة بوزن نسبي 52,3% بزيادة مطلقة 19,876 امرأة ونسبية 5% أما معدل النمو فقد ارتفع إلى 2.5% وأهم ما يلاحظ على هذه المرحلة زيادة عدد الإناث وأهميتهن النسبية وهذا يعود إلى الهجرة الوافدة من المحافظات الشمالية الذكور ومن ثم فان عبء التنمية وخاصة التنمية الريفية واقع على المرأة .التي تعاني من تدنٍ في التعليم وإدارة الموارد الاقتصادية . كما شكلت هذه السنوات بداية تراجع برامج إدماج المرأة في المكون التنموي ويتجلى ذلك من الخطاب الإعلامي الرسمي والشعبي الذي يطالب بأن تقتصر وظيفة المرأة على العمل المنزلي.

– في عام 1994 أظهرت بيانات التعداد أن مجتمع المرأة وصل إلى 1994م ثم قفز الى 498372 امرأة حسب تعداد 2004م وقد شكلت المرأة في هذا التعداد 48,5% من حجم السكان وبذلك تغير الميزان الديموجرافي لصالح الذكور وربما يعطي مؤشرا على تقاسم الوظائف التنموية بين النوعين ولكن هذه الزيادة جاءت بفعل الهجرة الوافدة من المحافظات الشمالية ومن الصومال ثم واصل حجم المرأة ارتفاعه في ساحل حضرموت إلى أن وصل الى 317,321 امرأة.

1-2- الخصائص العمرية للمرأة:

تعد الخصائص العمرية من المتغيرات الديموغرافية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لما لها من تأثير في التنمية البشرية والمستدامة وباستعراض الخصائص العمرية للمرأة في حضرموت من أول تعداد عام 1973م وحتى آخر تعداد 2004م ويوضح ذلك بيانات الجدول رقم (2) ومنه يتبين الآتي :

جدول رقم (2) يوضح التركيب العمري للمرأة في ساحل حضرموت للأعوام 1973م -2004م

الأعوام / فئة الأعمار	1973م			2004م		
	ذكور	إناث	نسبة النوع	ذكور	إناث	نسبة النوع
4-0	44967	42178		72487	70523	
9-5	43573	40959		75990	72889	104
14-10	31856	26756		70075	63002	111
19-15	18294	20757		64953	59144	109
24-20	10683	16911		53737	46008	116

29-25	10833	17460		42732	41329	103
34-30	10739	17016		31020	29293	105
39-35	12725	14893		27799	26769	103
44-40	9408	12507		21027	19264	109
49-45	8352	9547		17110	16398	104
54-50	8262	9860		13601	13162	103
59-55	4316	4694		8504	8985	94
64-60	6006	7513		8917	9207	96
69-65	3202	3035		6198	6505	95
+70	8674	10074		15480	16542	
غير مبين	2606	1602		554	352	
الإجمالي	234542	256762		530184	498372	

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على. الجمهورية اليمنية ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ،محافظة حضرموت- المكلا، كتاب الإحصاء السنوي لمحافظة حضرموت، 2010م ، ص 27.

2- التوزيع الجغرافي للمرأة:

ينقسم ساحل حضرموت جغرافيا إلى بيئتين جغرافيتين هم الريف والحضر وبالنسبة لتوزيع المرأة في هاتين البيئتين تعكسه بيانات الجدول رقم (3) ويبين منه.

جدول رقم (2) المرأة في الريف والحضر في ساحل حضرموت وحجم الفجوة النوعية

النوع	الحضر		الريف		الإجمالي	
	عدد السكان	السبة %	عدد السكان	النسبة %	عدد السكان	النسبة
رجال	171129	53	129374	51	300503	51.8
نساء	152332	47	126642	49	278974	48.2
الفجوة النوعية		11.3	3.9		5.4	

مصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والإنشاءات محافظة حضرموت التقرير الثاني لعام 2004م

- إن حجم الاناث على المستوى العام ينخفض دون نصف حجم السكان فقد شكلن (48,2 %) من الإجمالي العام للسكان في الريف والحضر ، رغم أن حضرموت مجتمع مهاجر ، وهذا يعود إلى هجرة الذكور الوافدة من المحافظات الشمالية للعمل في كافة الأنشطة الاقتصادية.

- لم يقتصر أثر الهجرة على الميزان النوعي لصالح الذكور بل امتد ذلك إلى الفجوة النوعية بين الجنسين التي بلغت (5,4) لصالح الذكور.

- أما توزيع المرأة على الريف والحضر تظهر البيانات

أن الغالبية منهن يسكن الريف بوزن نسبي 49% بينما بلغت نسبة الحضريات 47% وهذا التوزيع يعطي ميزة نسبية في العمل الزراعي كون حضرموت مجتمعاً تقليدياً وللمرأة إسهام في التنمية الريفة وخاصة القطاع الزراعي لهذا ينبغي توجيه سياسات التنمية في هذا الاتجاه

– أما الفجوة النوعية بلغت على المستوى العام 5,4 أما في الحضر 11,3% وفي الريف 3,9 إن ميل الفجوة النوعية للذكور على المستوى العام وفي الحضر يتطلب برامج تنموية لإعادة التوازن الديموغرافي للتأثير في الهجرة الداخلية التي اشتدت تياراتها في الآونة الأخيرة بسبب الظروف التي يعاني منها الريف ومنها الجفاف الذي انعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وضعف سياسة التنمية الريفية.

التوزيع الحضري للمرأة:

يتباين توزيع المرأة على مستوى الحضر في ساحل حضرموت من حيث العدد والنسبة ،ويمكن تبيين ذلك من الجدول رقم (3) .

جدول (3) يبين التوزيع الحضري للمرأة في حضرموت 2004م

المديرية	ذكور		إناث		الفجوة النوعية
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
مدينة المكلا	98269	53.9	84091	46.1	14.5
الشحر	29717	51.7	27790	48.3	6.6
غيل باوزير	17924	51	17194	49	3.9
الديس الشرقية	6819	50.2	6757	49.8	0.8
غيل بن يمين	1105	56.8	839	43.2	23.9
الريدة وقصيعر	6530	51.1	6240	48.9	4.3
حجر	1031	58.8	724	41.2	29.9
دوعن	869	51.9	804	48.1	7.3
الضليعة	787	50	787	50	0
بروم و ميفع	1356	50.6	1325	49.4	2.4
الإجمالي	164,407	52,8	146551	48,2	10,8

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد الجمهورية اليمنية ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي(الجهاز المركزي للإحصاء) ،النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ،ديسمبر 2004م

– جاءت مديرية الضليعة في المرتبة الأولى من حيث التوزيع النسبي لمجتمع المرأة الحضري بأهمية نسبية (50 %) ويعود ذلك لهجرة الذكور للبحث عن عمل في مديريات أخرى ومنها المكلا.

– احتلت مديرية الديس الشرقية المرتبة الثانية بنسبة (49,8 %) وثالثا غيل بوزير بنسبة (49%) بروم ميفع رابعا بسنبة (49,4 %) خامسا الريدة وقصير (48,9%) سادسا الشحر (48,3%) سابعا دوعن (46,1 %)

– سجلت مديرية المكلا المرتبة قبل الاخيرة بنسبة (46,1 %) ويعود ذلك إلى الهجرة الوافدة من الذكور.

– أدنى نسبة توزيع سجلت في مديرية حجر (41.2%) ومرد ذلك لقلة حجم سكان العاصمة (الجول) الذين يمثلون حضر المديرية حيث يفضل السكان العيش في الريف لوجود فرص العمل وانخفاض تكاليف المعيشة بالإضافة إلى عامل الهجرة النازحة تجاه المكلا عاصمة حضرموت حيث توفر فرص العمل.

التوزيع الريفي للمرأة :

يشكل التوزيع الريفي للمرأة أهمية خاصة لطبيعة مجتمع حضرموت الذي ترتفع في نسبة الريف إلى جانب ذلك ارتفاع الأهمية النسبية للزراعة في المكون التنموي ، لذلك فالوقوف على حجم المرأة الريفية يشكل مدخلا للتنمية الريفية سواء كانت البشرية أو المستدامة .والجدول رقم (4) يوضح التوزيع الريفي للمرأة ومنه يتبين:

جدول رقم (4) يبين التوزيع الريفي للمرأة في ساحل حضرموت 2004م

المديرية	ذكور		إناث		الفجوة النوعية
	العدد	%	العدد	%	
مدينة المكلا	1253	55.1	1022	44.9	18.5
أرياف المكلا	8538	51	8210	49	3.9
الشحر	8253	51.7	7722	48.3	6.6
غيل باوزير	7191	52.4	6522	47.6	9.2
الديس الشرقية	4876	51.2	4640	48.8	4.7
غيل بن يمين	13086	50	13090	50	0
الريدة وقصيعر	16472	50.8	15938	49.2	3.2
حجر	11790	49.5	12021	50.5	2-
دوعن	20550	48.7	21613	51.3	5.3-
يبعث	5006	50.8	4856	49.2	3.2
الضليعة	8036	47	9068	53	12.8-
بروم و ميفع	7608	52	7038	48	7.7
الاجمالي					

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد الجمهورية اليمنية ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي(الجهاز المركزي للإحصاء) ،النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ،ديسمبر 2004م

– انخفاض الأهمية النسبية للمرأة الريفية في معظم المديريات إلى ما دون (50 %) وشملت مديريات المكلا ، أرياف المكلا ، الشحر ، غيل باوزير ، الديس الشرقية ، الريدة و قصيعر ، ويبعث ،وبروم ميفع وهذا يعود إلى هجرة الذكور الوافدة .

– سجلت عدد محدود من المديريات ارتفاعاً طفيفاً في الأهمية النسبية للمرأة الريفية ومنها الضليعة (53 %) دوعن (51 %) حجر (50,5 %) غيل بن يمين (50) وهذه المديريات تعاني من ضعف الخدمات ومن ثم فتح باب الهجرة منها إما إلى المدن أو إلى الخارج.

أما الفجوة النوعية فلم تسجل مديرية غيل بن يمين أي فجوة نوعية أما أعلى فجوة سجلت في مدينة المكلا (18,5) وأدنى فجوة في الضليعة (- 12.8) وتوزعت بين هاتين الفجوتين بقية الفجوات على مستوى المديريات.

الخصائص الاقتصادية للمرأة :

تمثل مشاركة الإناث في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أحد المعايير لتقويم وضعها من منظور التنمية البشرية والمستدامة.

وقد أثبتت دراسات عديدة أن تحسن تأثير المرأة في المجتمع يرتبط بارتفاع مشاركتها في قوة العمل وإدارة الموارد الاقتصادية ، إلى جانب ذلك تؤكد الدراسات السكانية أن تأثير المرأة كأم وعاملة ومشاركة في الحياة النيابية ، يؤثر في سلوكها الإنجابي ، فتميل إلى إنجاب عدد محدود من الأطفال حتى تتفرغ لأثرها المجتمعي.[1] لهذا من الضرورة بمكان الوقوف على أوضاعها الاقتصادية لمعرفة تأثيرها في التنمية.

3-1- إسهام المرأة في قوة العمل :

يشكل السكان النشطون اقتصاديا (مشتغلون + متعطلون) من الجنسين معا حوالي (41.2%) من سكان ساحل حضرموت ، بينما شكل غير النشطين اقتصاديا نحو (58.8%) وحول إسهام المرأة في قوة العمل .والنشاط الاقتصادي يوضح ذلك الجدول قم (5) ومنه يتبين:

جدول رقم (5) يوضح قوة العمل في مجتمع المرأة في ساحل حضرموت 2004م

السكان	الريف			الحضر			الاجمالي		
	نساء	رجال	الفجوة	نساء	رجال	الفجوة	نساء	رجال	الفجوة
النشطون اقتصاديا	49,9	50,1	0,4	48,4	51,6	6,2	49	51	
قوة العمل	6,6	64,4	89,8	10,7	72,4	85,2	9	69,2	87
غير النشطين اقتصاديا	87,6	33,6	160,7	84,4	26,1	-223,4	85,7	29,1	-194,5
غير مبين	5,8	2	- 190	4,9	1,5	-226,7	5,3	1,7	-211,8

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على

- بلغت نسبة الناشطات اقتصاديا في مجتمع المرأة في ساحل حضرموت (49 %) وترتفع بشكل طفيف عن هذا المتوسط في الريف إلى 49,9% أما في الحضر فينخفض معدل المشاركة إلى مستوى 48,4% وهذا يعكس التطور الديموغرافي وحركة النمو السكاني بفعل دينامية المواليد والوفيات في الريف والهجرة الوافدة إلى الحضر.

- انخفاض مشاركة المرأة في قوة العمل حيث تصل إلى 9% على مستوى الريف والحضر بينما تنخفض معدل المشاركة في الريف إلى 6,6 % وهذا يعكس ضيق الأنشطة الاقتصادية . ورغم أن الزراعة تأتي في مقدمة الأنشطة الاقتصادية إلا إنها تعاني من تراجع في المساحة الزراعية واستصلاح أراضي جديدة بسبب مشاكل المياه وعائد ها المتدني لارتفاع

مدخلات إنتاجها. وهذا يتطلب تدخلات لتصحيح هذا الإشكال بما يسهل الطريق لإدماج المرأة في المكون التنموي الريفي.

– ارتفاع مشاركة المرأة في قوة العمل في الحضر حيث بلغت نسبة المشاركة 10,7% ورغم تدني النسبة إلا إنها مؤشر إيجابي مقابلة بمنظومة القيم الاجتماعية التي تقف ضد عمل المرأة لطبيعة مجتمع حضرموت المحافظ وقد اتسعت هذه الثقافة في الوقت الحاضر .

– وجود فجوة في قوة العمل لصالح الذكور بلغت على المستوى العام 87 ، ووصلت في الحضر إلى 85,2 وفي الريف 64,6 وهذا مرجعه إلى الهجرة الداخلية والوافدة من القرن الأفريقي التي تستقطب الذكور .

– الفجوة بين النشطين اقتصاديا بلغت 87 . ويمتد التفاوت في الفجوة النوعية في الريف والحضر إلى 85,2 وهذا يعني أن حوالي 90% من قوة العمل النسائية لا تدخل في ضمن العملية الإنتاجية وهذا له أثر سلبي في التنمية .

– تنخفض الفجوة بين النشطين اقتصاديا حيث تصل في الريف إلى (0,4) وفي الحضر إلى (6,2) وعلى المستوى العام (3,9) وهذا يعكس التركيبة العمرية الشابة التي ينبغي التخطيط لها وتنميتها بشريا لتكون مفتاحا للتنمية المستدامة.

– تتسع الفجوة بين فئة غير النشطين لصالح المرأة فبلغت في الريف 160,7 و في الحضر 223,4 . وهو مؤشر يؤكد ضعف مشاركة المرأة في التنمية.

وتأسيسا على ما تقدم فإن ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في ساحل حضرموت يعود إلى :

– منظومة القيم الاجتماعية التي تحد من إسهام المرأة في معظم الأنشطة الاقتصادية عدا الزراعة والرعي.

– تدني المستوى التعليمي في صفوف المرأة مقارنة بالرجال .

– الزواج المبكر الذي يعيق إلى حد كبير الإسهام والحصول على دخل.

3–2– المشتغلات وخصائصهن الاقتصادية:

تعد دراسة خصائص المرأة الاقتصادية من الموضوعات المهمة فمعرفة أوضاعهن العامة كالعمل حسب الحالة العلمية ، والمهنة ، والبطالة ،تعطي مؤشرات على مشاركة المرأة في التنمية وتشكل مدخلا لتنميتها بشريا وإدماجها في مكون التنمية المستدامة.

المشتغلون حسب الحالة العملية :

وهم الأفراد البالغون (15سنة فأكثر) الذين مارسوا عملا إنتاجيا ذا قيمة اقتصادية ،سواء كان في إنتاج السلع أو في تقديم الخدمات والجدول رقم (6) يوضح ذلك ومنه يتبين الآتي:

جدول (6)التوزيع النسبي للمشتغلين للسكان (15 سنة فأكثر) حسب الحالة العملية والنوع والفجوة النوعية في الحضر والريف لعام 2004

الحالة العملية	حضر			ريف		
	نساء	رجال	الفجوة	نساء	رجال	الفجوة
صاحب عمل (لديه مستخدمون)	0.9	6.9	87	1.9	4.1	53.7
يعمل لحسابه (ليس لديه مستخدمون)	4.1	16.1	74.5	14.9	28.8	48.3
يعمل بأجر نقدي	73	67.8	7.7–	10.8	52.5	79.4

يعمل بأجر عيني	0.6	2	70	3.4	3.6	5.6
مشارك مع الأسرة	0.3	3.8	92.1	57.1	7.8	-632.1
متدرب/متطوع	1.4	0.2	600-	0.4	0.4	0
غير مبين	19.7	3.3	497-	11.6	2.3	-404.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء بيانات 2004م

– ترتفع الأهمية النسبية لمن يعملن بأجر نقدي فقد شكلن 73% في الحضر ،بينما وصلت نسبتهن في الريف إلى 10,8% وعليه فإن تدني النسبة في الريف يعكس طبيعة الأنشطة الريفية ، وفي مقدمتها الأنشطة الأولية وهذه ملكية جماعية للأسرة ولا تسمح منظومة القيم الاجتماعية بإعادة تقسيمها . إلى جانب ذلك يعكس حرمان المرأة الريفية من الحق في امتلاك الموارد الاقتصادية. وهذا يؤثر في التنمية البشرية والمستدامة لمجتمع المرأة خاصة ومجتمع حضرموت بشكل عام .

– وجود نسبة بسيطة ممن يعملن لحسابهن الخاص وصلت في الريف إلى 14,9% وفي الحضر إلى1,4% وهذا يبين استعداد المرأة في تكوين مشاريع أو مؤسسات تنموية تدر دخولاً وهذا الوضع ينبغي تطويره من خلال تدخلات كونه يسهم في محاربة الفقر سواء كان في مجتمع المرأة أو المجتمع الكلي. كما أنه يسهم في تحقيق توازن في التنمية البشرية والمستدامة في المدى المتوسط والبعيد .

– هناك تباين كبير في من يعملن مشاركة مع الأسرة بين الريف والحضر فبينما تتجاوز النسبة في الريف 50% تنخفض في الحضر إلى 0.3% وهو يعزز حرمان المرأة من حق امتلاك الموارد الاقتصادية وخاصة في الريف الأمر الذي يتطلب برامج متعددة تؤدي إلى تهيئة الظرف الاجتماعي والاقتصادي لفتح المجال أمام المرأة للإسهام في التنمية وبما يؤدي إلى حصولها على موارد تعمل على تحسين الظروف المعيشية للأسرة وأفرادها وخاصة تلك التي ترأسها امرأة.

وبالنسبة للفجوات النوعية الفجوة النوعية بلغت(صفر) في (متدرب / متطوع) على مستوى الريف ، وأكبر الفجوات مشاركة مع الأسرة حيث وصلت إلى – 632,1 .

المشتغلون حسب المهنة الرئيسية:

يقصد بالمهنة الرئيسية المجال الذي يزاول فيه الفرد مهنته ،وعن وضع المرأة في هذا المنشط الاقتصادي يعكسه الجدول رقم (7) ومنه يتبين :

جدول رقم (7) توزيع المرأة حسب الأنشطة الاقتصادية لعام 2004م

المهنة الرئيسية	حضر			ريف		
	نساء	رجال	الفجوة	نساء	رجال	الفجوة
القوات المسلحة والأمن	0.5	1.7	70.6	1.4	2.1	33.3
المشرعون وكبار المسئولين والمديرون	2.4	2.8	14.3	0	1	100
الاختصاصيون	17.9	4.6	289.1-	1.5	1.5	0

الفنيون والاختصاصيون المساعدة	22.3	7.7	189.6-	4.1	7	41.4
الكتبة	13.2	9.5	39-	2.6	3.8	31.6
عمال خدمات وعمال البيع في المتاجر والأسواق	7.4	20.3	63.5	4.1	19.3	78.8
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	1.4	13.2	89.4	69	33.3	107.2-
الحرفيون ومن إليهم	4.2	15.2	72.4	2.2	10.3	78.6
عمال تشغيل وتجميع المصانع والآلات	3.8	11.6	67.2	1.5	9.6	84.4
المهن البسيطة	7.3	9.9	26.3	3	9.9	69.7
غير مبين	19.7	3.3	497-	11.5	2.3	400-
الإجمالي	660	6233		268	3301	

– سجلت المرأة حضورا متدنيا في جميع المهن في الريف والحضر على حد سواء عدا مهنة الزراعة حيث بلغت مشاركة المرأة في مهنة الزراعة وصيد الأسماك 69% في الريف وهو ما يفسر عمليا أن الزارعة في حضرموت تعتمد على اليد العاملة النسوية وقد انعكس ذلك على حجم المنتج الزراعي الذي يتسم بالتدني وهذا يعرض الأمن الغذائي للخطر وقد تصل حضرموت إلى مرحلة الانكشاف الغذائي .

– أكثر المهن التي تتواجد فيها المرأة الفنيون والاختصاصيون فقد بلغت نسبة التواجد فيها 23,3% في الحضر أما في الريف تنخفض إلى 4,1% وهذا التباين يعكس أمرين الأول التباين في مستوى التعليم بين المرأة الحضرية والريفية حيث يحصلن الحضريات على تعليم وهذا مكنهن من دخول سوق العمل ، عكس المرأة الريفية التي لم تتحصل إلا على قدر يسير من التعليم ، أما الأمر الثاني توفر فرص العمل التي تقل في الريف وترتفع في الحضر.

– جاءت فئة الاختصاصيين في المرتبة الثانية من حيث توزيع المرأة في المهن بنسبة 17,9% في الحضر أما نسبة التوزيع في الريف 1,5% وهذا مؤشر على التباين في التكوين والتدريب للدخول سوق العمل حيث تفتقد مؤسسات التدريب التخصصي في الريف بالرغم من الحاجة إلى معهد تدريب زراعي لتنمية المرأة الريفية في مجال الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني.

– إسهام المرأة في المهن الحديثة عمال خدمات وعمال البيع في المتاجر والأسواق بلغت المشاركة 7.1% و 4.1% في الحضر والريف على التوالي ورغم تدني النسبة إلا أنها تعكس تغيرا في منظومة القيم تجاه عمل المرأة نحو الأعمال الحرة وهذا يتطلب تدخلات لتنمية هذه الأعمال بتقديم دورات مهارات البيع او تقديم القروض الميسرة .

– ينخفض حضور المرأة في مهنة القوات المسلحة والأمن حيث تصل في الريف 0,5% وفي الحضر 1.4 % وهذا أمر طبيعي لأن هذه المهن محظورة على الذكور والإناث في حضرموت . رغم الحاجة إليها في مكافحة الجريمة خاصة الجرائم التي ترتكبها الإناث أو عند الحاجة لاستخدامهن في كشف المجرمين المختبئين داخل بيوتهم .

– وجود فجوات نوعية في معظم المهن في الريف والحضر تميل لصالح الذكور عدا مهنة الزراعة وصيد الأسماك حيث تصل في الريف إلى 107,2– لصالح الإناث بينما في الحضر 1,4 لصالح الذكور. أما الفجوة النوعية في مهنة الفنيين والاختصاصيين المساعدة تصل في الحضر 189.6 لصالح الذكور وتضيق في الريف إلى 41,4 .

البطالة :

البطالة من المشكلات السكانية التي تؤثر في التنمية وخاصة إذا كانت في نوع معين من السكان ، وهي انعكاس للاختلال الاقتصادي ، وعجز السياسات التي تخطتها الحكومات الوطنية والمحلية لتوفير مواقع شغل للباحثين عنه. .وقد سجلت الجمهورية اليمنية ارتفاعا ملحوظا في معدل البطالة حيث تراوحت نسبتها 30% من إجمالي قوة العمل ،وترتفع في صفوف المرأة إلى 39.5% مقارنة بين الرجال 13.1%[2] .

أما بالنسبة للبطالة في مجتمع المرأة في ساحل حضرموت تعكسه بيانات الجدول رقم (8) ومنه يتبين الآتي :

جدول رقم (8) يوضح البطالة في مجتمع المرأة في ساحل حضرموت

الحالة	النساء	الرجال	الفجوة النوعية	الإجمالي
حضر	31.2	10.1	209 –	12.7
ريف	33.5	15.4	118 –	17.1
الإجمالي	31.9	12.9	147 –	14.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء بيانات 2004م

– بلغ معدل البطالة لكلا الجنسين 14,2% وهو معدل مرتفع مقارنة بالمكونات الاقتصادية في حضرموت حيث توجد العديد من الصناعات الاستخراجية ومنها صناعة استخراج النفط بالإضافة إلى الموانئ التجارية والسمكية والصيد البحري بالإضافة إلى الخدمات .وبناء على ذلك يمكن القول إن إدارة هذه المكونات هي المسئولة عن البطالة .

– سجلت البطالة في صفوف المرأة 31,9% بينما بلغت في صفوف الرجال 12,9% وهذا مؤشر على أن المرأة تقع على هامش الاقتصاد وهذا له مضار على التنمية البشرية والمستدامة كالتعليم والصحة وإدارة الموارد ويؤدي في نهاية المطاف إلى الفقر والحرمان.

– بالنسبة للتوزيع المكاني لبطالة المرأة سجل المعدل في الريف 33,5% بينما في الحضر 15,4% وعليه فإن ارتفاع معدل البطالة في الريف يكشف ضعف التنمية الريفية ومن ثم إخراج الريف من تأثيره التنموي وهذا يضاعف من الإعالة الريفية ويفتح الباب أمام فقر المرأة الريفية .

أما الفجوة النوعية بين الرجال والنساء فقد بلغت (– 147%) فهي فجوة كبيرة وترتفع في الحضر إلى (– 209%) رجل لكل 100 من النساء وتنخفض في الريف إلى (– 118%) رجل لكل 100 من النساء.

معدلات البطالة حسب الفئات العمرية :

تكشف دراسة معدلات البطالة حسب الفئات العمرية، معرفة تركز الظاهرة حسب العمر بمعنى أين تتركز البطالة ؟ هل في مجتمع الشباب أو بين البالغين الكبار . وفي أي مجتمع الذكور أو المرأة لهذا من الأهمية بمكان الوقوف على هذه الجزئية التي يوضحها الجدول رقم (9) ومنه يتبين الآتي:

جدول رقم (9) يبين معدل البطالة بين الفئات العمرية في مجتمع المرأة في ساحل حضرموت 2004م

الفئة العمرية	نساء	رجال	الفجوة النوعية للبطالة
19-15	17,9	20,6	13,1
24-20	30,1	23,4	-28,6
29-52	23,3	19,4	-20,1
34-30	9,6	9,5	-1,1
39-35	6.3	6,6	4,6
44-40	3,7	6,8	45,6
49-45	3,3	4,9	32,7
54-50	3	3,6	16,7
59-55	0.7	1,8	61,1
+60	2,1	3,3	36,4
غير مبين	0	0,1	100
الإجمالي	100	100	--

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء بيانات 2004م

- سجلت الفئة العمرية (20-24) في مجتمع المرأة ارتفاعا ملحوظا في معدل البطالة حيث بلغت 30,1% تليها الفئة العمرية 25- 29 سنة بمعدل 23,3% ثم تتدرج مستويات البطالة في الفئات العمرية من 17,9% للفئة العمرية 15- 19 سنة إلى 9,6 % للفئة العمرية 30- 34 سنة إلى أن تصل إلى 0,7% للفئة العمرية 55- 59 سنة .

- تبين المؤشرات ارتفاع بطالة الشابات مما يعني أن هناك طاقات معطلة لو تتم الاستفادة منهن يمكن أن يسهمن في التنمية البشرية والمستدامة في ساحل حضرموت.

إن ارتفاع البطالة في الفئات العمرية الدنيا يعكس ظاهرة تسرب البنات من التعليم الأساسي والثانوي ومؤشر على وجود عمالة أطفال في صفوف المرأة وهي ظواهر خطيرة ستؤثر في التنمية المستدامة وفي استقرار المجتمع حاضرا ومستقبلا .

أما الفجوة بين النوعين فقد بلغت أقصاها في الفئة العمرية (20-24) بنسبة 28,6 % لصالح الرجال أما أدنى فجوة عند الفئة العمرية (30- 34) بنسبة 1,1% .

3-3-2- توزيع البطالة حسب المديريات :

يتباين توزيع معدلات البطالة في مديريات ساحل حضرموت كما يعكس ذلك الجدول رقم (10) ومنه يتبين :

جدول رقم (10) يبين توزيع البطالة في صفوف المرأة في مديريات ساحل حضرموت

المديرية	النساء	الرجال	الفجوة النوعية	المديرية	النساء	الرجال	الفجوة النوعية
مدينة المكلا	37.8	37.8	0	حجر	2.5	6.8	63.2
أرياف المكلا	0.2	2.6	92.3	دوعن	8.1	7.3	11-
الشحر	14.3	8.5	68.2-	يبعث	0	1.5	100
غيل باوزير	14.3	11.1	28.8-	الضليعة	1.8	3.9	53.8
الديس الشرقية	6.5	5.6	16.1-	بروم وميفع	1.2	2.6	53.8
غيل بن يمين	1.4	0.7	100-	الريدة وقصيعر	6,5	7	7,1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء بيانات 2004م

– سجلت مديرية مدينة المكلا أعلى نسبة تعطل عند 37,8% تلتها كل من مديريات الشحر ، غيل باوزير في المرتبة الثانية 14,3% وهذا يعود إلى أن معظم النساء لا يرغبن في مزاولة أعمال خارج المنزل لطبيعة مجتمع حضرموت المحافظ الذي يفضل أن تكون المرأة ربة بيت .

– أدنى نسبة بطالة سجلتها مديرية أرياف المكلا 0,2% ويعود ذلك إلى قلة فرص العمل أمام المرأة فهي تعيش خليطاً من أنماط المعيشة هناك نمط حياة البداوة وحياة الريف وحياة الحضر .كما أن معظم العاملات يعملن مع الأسرة .

– المرتبة الوسطى جاءت فيها بقية المديريات بروم وميفع 1,2% الضليعة 1,8% غيل بن يمين 1,4% حجر 2,5% وهذا لا يعكس توفر أو تعدد الأنشطة الاقتصادية وتوافر مواقع شغل بقدر ما يعكس تدني التنمية وهجرة العائلات إلى الحضر.

– سجلت مديرية يبعث عدم وجود بطالة في صفوف المرأة ويعود ذلك إلى أنها مديرية ريفية وتعتمد الزراعة على قوة المرأة العاملة لهجرة الذكور تجاه المناطق الحضرية لاسيما مدينة المكلا.

أما الفجوة النوعية بين المديريات فقد بلغت (صفر%) في مديرية مدينة المكلا، ، تليها مديرية الريدة وقصيعر بنسبة (7.1 %) ، أما أكبر الفجوات فقد بلغت (100%) في مديرية يبعث بسبب عدم وجود تعطل في صفوف المرأة .

إسهام المرأة في القطاع غير المنظم:

يؤدي القطاع غير المنظم تأثيراً مهما في اقتصاديات المناطق الجغرافية لأنه يسهم في خلق فرص عمل عديدة ويتجلى ذلك من خلال إسهامه في الناتج المحلي .لقد اتسعت رقعة أنشطة القطاع غير المنظم في ساحل حضرموت خصوصا بعد عودة بعض المغتربين من دول الخليج عام 1990م فقد زاول الكثير منهم أعمالاً غير منظمة مثل قيادة سيارات الأجرة وأعمالاً حرفية والبيع في الأرصفة وممارسة أعمال الإصلاح والصيانة ،ورغم ذلك لا تتوفر قاعدة بيانات عن هذا القطاع الاقتصادي فوجودها ستساعد في رسم السياسات والخطط المستقبلية لتنظيمه وتنميته لما يتسم به هذا القطاع من سمات وهي:

– يكون جزءاً مهماً من القطاعات الاقتصادية.

– له أثر مهم في خلق فرص العمل وتحقيق الدخول للأفراد.

– معظم عمالة الأطفال من النوعين تتركز فيه.
– إنتاجه يمثل جزءاً من الإنتاج الكلي للسلع والخدمات.

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في القطاع غير المنظم يعكسه الجدول رقم (11) يتبين الآتي:

جدول رقم (11) يبن مشاركة المرأة في القطاع غير المنظم

النوع الاجتماعي	حضر	ريف	الإجمالي
الرجال	97.1	94.4	96.4
النساء	2.9	5.6	3.6
الفجوة	97	94.1	96.3
الإجمالي	2676	997	3673

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء بيانات2004م

– تدني مشاركة المرأة في القطاع غير المنظم فقد بلغت بنسبة المشاركة حوالي(3.6%) ورغم تدني النسبة فان مشاركتها يعد مؤشرا إيجابيا في أثر المرأة في البحث عن مصادر دخل لسد جزء من متطلبات الحياة .
– امتداد تدني المشاركة في الريف والحضر فقد بلغت 5,6% و 2,9% على التوالي . وهذا الوضع يحتاج إلى تدخلات لتنظيمه لوجود رغبة من الإناث في ممارسة هذا النوع من الأعمال.
– أما الفجوة النوعية فقد بلغت 96,3 على المستوى العام لصالح الذكور أما في الريف 94,1 وفي الحضر 97 . وهذا يعني أن المرأة تقع في المنطقة الهامشية لهذا القطاع وهذا يتطلب تدخلات لحل هذا المشكل التنموي.

الخصائص الاجتماعية للمرأة:

الحالة التعليمية:

يعد التعليم أحد عناصر التنمية البشرية في المجتمعات ،فالمجتمع الذي يملك مكوناً بشرياً مؤهلاً علميا وتقنيا ومدربا تدريبا عاليا يمكنه من إدارة موارده الطبيعية بشكل أمثل. لهذا من الأهمية بمكان الوقوف على هذه الخصائص لمعرفة وضع المرأة فيها .

الأمية والإحاطة بالقراءة والكتابة في مجتمع المرأة :

يمكن معرفة الحالة التعليمية عند المرأة من خلال الجدول رقم (12) ومنه يتبين الآتي:

جدول رقم (12) يوضح الحالة التعليمية في مجتمع المرأة في ساحل حضرموت لعام 2004م

البيان / الحالة التعليمية	إناث	ذكور	الفجوة
أمي	51,3	19,1	−16,8
يقرأ ويكتب	28,3	41	31
اقل من ثانوية	12,5	21,4	41,6
ثانوية	6,3	12,1	47,9
دبلوم بعد الثانوية	0,4	2,3	82,6

جامعي فأكثر	1,06	3,8	72,1
غير مبين	0,7	0,3	−133
الإجمالي	165818	180858	100

المصدر : الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج تعداد 2004م ، مرجع سبق ذكره

– ارتفاع الأمية في صفوف مجتمع المرأة فقد بلغت (51.3%) وهي نسبة كبيرة وهذا يعكس ضعف الاهتمام بحقوق المرأة وخاصة الحق في التعليم وهذا له أثر سلبي في التنمية البشرية والمستدامة في العقود القادمة إذا لم تحدث تدخلات تؤثر في حركة تعليم المرأة باعتبارها إنساناً ومكوناً تنموياً.

– من يستطعن القراءة والكتابة شكلن نحو (28.3%) وهي نسبة منخفضة أيضا مقارنة بالرجال عند 41% وهذا يعني أن حوالي 79,6% من مجتمع المرأة في حضرموت خارج المنظومة التعليمية الحديثة وهو ما يفسر عمليا عدم استعداد المرأة في السير في مجتمع الألفية الثالثة وهذا يؤثر في إدماجها في المكونات التنموية في الحاضر والمستقبل ..

– الحاصلات على مؤهل أقل من الثانوي (تعليم أساسي، دبلوم قبل الثانوية) بلغت نسبتهن 12,5% في حين وصلت نسبة الرجال إلى 21,4% .

– الحاصلات على تعليم ثانوي بلغت نسبتهن 6,3% أما الجامعيات وفوق الجامعة 1,1% .

– أما الفجوة النوعية فقد بلغت 82,6 في دبلوم بعد الثانوية و72,1 في الجامعيات وما فوق وبلغت 47 في الثانوية وتضيق الفجوة النوعية في الأمية ويقرأ ويكتب عند −16,8 و 31 على التوالي.

الالتحاق بالتعليم:

الالتحاق بالتعليم من المؤشرات التي من خلالها التنبؤ بالتنمية البشرية والمستدامة لهذا من الأهمية بمكان الوقوف على هذا المكون في مجتمع المرأة وهو ما يعكسه الجدول رقم (13).

جدول (13) تطور الالتحاق بالتعليم في مجتمع المرأة في حضرموت الفجوة النوعية في الالتحاق بالتعليم الأساسي للمدة 1990−2010م

العام	ذكور			إناث			الإجمالي			الفجوة النوعية
	العدد	%	معدل النمو	العدد	%	معدل النمو	العدد	%	معدل النمو	
1990	39400	77	---	24325	51	---	63725	64.3		33.8
1994	42391	73	7,1	25799	48	5,7	68190	61		34.3
2000	55223	78.4	23,2	37462	57.3	31,1	92685	68.2		26.9
2004	66214	83	16,6	47673	64.2	21,2	113887	74		22.7
2010	72491	75	8,7	58176	65	18,1	130667	70.2		13.3

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على كتاب الإحصاء التربوي للأعوام 1990/1994 /2000/2004 /2010م

– التطور العددي لالتحاق المرأة بالتعليم منذ عام 1990م وحتى عام 2010م يسير بشكل تصاعدي فبينما كان العدد في بداية المدة 39400 طالبة ارتفع عام 1994م إلى 42391 ملتحقة بزيادة مطلقة 2991 ملتحقة ونسبية 7,1% . وفي عام 2004م وصل العدد إلى 66214 ملتحقة بزيادة مطلقة

10991 ملتحقة وزيادة نسبية 64,2% عن عام 2000م . وفي نهاية المدة وصل عدد الملتحقات 72491 بزيادة مطلقة 6277 ملتحقة .

– نسبة الالتحاق متأرجحة بين الصعود والهبوط فبينما كانت في عام 1990م 77% انخفضت إلى 73% عام 1994م ثم ارتفعت إلى 83% عام 2004م قبل أن تهبط إلى 75% عام 2010م . هذا التأرجح يبين المشاكل التي تعاني منها المرأة في

الحصول على التعليم سواء بفعل ضعف تدخل الدولة أو بسبب منظومة القيم الاجتماعية التي تشكلت حديثا التي تعارض تعليم الفتاة .

– أما الفجوة النوعية في معدل الالتحاق فقد كانت سنة 1990م 33.8% ثم ارتفعت إلى 34,3 عام 1994م ثم اتجهت نحو الانخفاض بدءاً من عام 2000م إلى أن سجلت 13.3 عام 2010م .

التحاق المرأة في التعليم الأساسي حسب المديريات:

التوزيع المكاني للالتحاق في مدارس التعليم الأساسي يعطي مؤشرا على إسهام المرأة في التنمية في الحاضر وفي المستقبل المنظور والبعيد لهذا من الضرورة بمكان الوقوف على معدل التحاقهن في مدارس التعليم الأساسي ويوضح ذلك الجدول رقم (14) ومنه يتبين الآتي:

جدول رقم (14) يوضح توزيع الملتحقات في التعليم الأساسي لعام 2010م

المديرية	عدد الطلاب الملتحقين			معدلات الالتحاق		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
المكلا	24396	21185	45581	101	94,1	6,8
أرياف المكلا	1622	661	2283	65,4	28,3	56,7
الشحر	8888	7313	16201	91,9	83,4	9,2
غيل باوزير	6497	5353	11850	101,7	88,3	13,2
الديس الشرقية	2896	2343	5239	91	79	13,2
غيل بن يمين	3887	2570	6457	84,2	58,9	30
الريدة وقصيعر	6415	5459	11874	95	86,2	9,3
حجر	3056	1836	4892	75	51,9	30,8
دوعن	7369	4539	11908	99,3	80,3	19,1
يبعث	1318	701	2019	86,5	52,2	39,7
الضليعة	3012	1304	4316	94,3	43,5	53,9
بروم ميفع	2166	1074	3240	83,5	42,9	48,6

المصدر : الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على كتاب الإحصاء التربوي لحضرموت 2010م

– مديريات يزيد فيها معدل التحاق المرأة عن 80% وجاءت المكلا في المقدمة بنسبة 94,15 ثم مديرية غيل باوزير 88,3% والريدة وقصيعر 86,2% الشحر 83,4% وأخيرا دوعن 80,3% وهذا يعود أنها

مناطق حضرية يرتفع فيها الوعي بأهمية التعليم في تحول مستوى المعيشة وكل منظومة الحياة

– مديريات معدل الالتحاق فيها أكثر من 50% وأقل من 80% وسجلت مديرية الديس المركز الأول بنسبة 79% ثم غيل بن يمين 58,9% ويبعث ثالثا 52,2% ورابعا حجر 51,9% .

– مديريات معدل الالتحاق فيها أقل من 50% وتشمل الضليعة 43,5% بروم وميفع 42,9% أرياف المكلا28,3% وتدني الالتحاق يعود إلى أن هذه المديريات ريفية ويسكنها مجموعات من البدو إلى جانب الارتداد في ثقافة تعليم الفتاة وهذا الوضع يتطلب تدخلات في شكل برامج محفزة لتنمية الوعي المجتمعي بأهمية تعليم الفتاة لما يتبعه من أثر إيجابي في التنمية البشرية.

أما الفجوة النوعية في الالتحاق سجلت مديرية أرياف المكلا اعلى معدل 56,7 تليها الضليعة 53,9% ثم بروم وميفع 48,6 ثم يبعث 39,7 وغيل بن يمين 30 وهذا انعكاس لتدني تنمية المرأة وخاصة التنمية البشرية وهذا له مضار في التنمية المستدامة .

أما أدنى فجوة نوعية سجلت في مدينة المكلا 6,8 ثم الشحر 9,2 والريدة وقصيعر 9,3 الديس الشرقية وغيل باوزير سجلت كل منها 13,2.وضيق الفجوات إلى ثقافة المجتمع إلى الدفع بتعليم الفتاة وتشجيعها للالتحاق بسوق العمل .

الالتحاق بالتعليم الثانوي:

يعد التعليم الثانوي من أهم مكونات التنمية كونه مفتاح الطريق للدراسات الجامعية ومن ثم إيجاد قوة عاملة تمتلك مهارات عالية تمكنها من إدارة التنمية والنهوض بمنظومة الحياة لهذا من الأهمية بمكان تتبع التحاق المرأة بهذا التعليم ويوضح ذلك الجدول رقم (15) من بياناته يتبين الآتي:

جدول(15) يوضح تطور التحاق المرأة بالتعليم الثانوي في ساحل حضرموت 1990–2010 م

العام الدراسي	ذكور		إناث		الإجمالي		الفجوة النوعية
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %	العدد	النسبة	
1990	3121	24.4	2230	18	5351	21	26.2
1994	2942	20.3	1828	13	4770	17	36
2000	6067	35	3271	19	9338	27	45
2004	9310	47	3866	20	13176	33.5	57.5
2010	11458	48	6225	27	17683	37.3	43.8

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على كتاب الإحصاء التربوي للأعوام 1990/1994 /2000/2004 /2010م

– بلغ معدل الالتحاق سنة 1990م 3121 فتاة ثم انخفض العدد إلى 2942 في عام 1994م وهذا الانخفاض يعود إلى التحول في سياسة التعليم ومنها رفع الدعم عنه وصعود ثقافة محاربة تعليم الفتاة في المراحل التعليمية المتقدمة ومنها الثانوية. .

– سجل عام 2004 م ارتفاع في عدد الملتحقات حيث بلغ العدد 9310 وهذا يعود إلى التدخلات الحكومية والمجتمعية في شكل برامج سكانية للتأثير في الزواج المبكر والخصوبة المرتفعة أدت إلى استمرار البنات في المدرسة والانتقال من التعليم الأساسي إلى

الثانوي وقد رافق ذلك التوسع في المباني المدرسية الخاصة بالبنات بعد عملية فصل البنين عن البنات وتقديم منح مجتمعية للبنات الملتحقات بالتعليم الثانوي.

أما الفجوة النوعية فقد اتجهت اتجاها سلبيا حيث كانت سنة 1990م 26.2% ارتفعت إلى 36% سنة 1994م وبلغت أقصاها سنة 2004م إلى أكثر من النصف 57.5% وهي نسبة مخيفة تسجل على الرغم من التحسن الطفيف في معدلات الفجوة النوعية إلا إنها ما زالت مرتفعة وهذا يتطلب تدخلات من الجهات المسئولة عن التخطيط التنموي لمعالجة هذا الإشكال لما له من تأثير في إدماج المرأة في المكون التنموي حاضرا ومستقبلا

4-1-5- التحاق المرأة بالتعليم الثانوي حسب المديريات:

الجدول رقم (16) يوضح توزيع التحاق الفتاة بالتعليم الثانوي في مديريات ساحل حضرموت ومنه يتبين :

جدول (16) توزيع الالتحاق في التعليم الثانوي والفجوة النوعية في مديريات ساحل حضرموت لعام 2004م

المديرية	نسبة الملتحقين الذكور	نسبة الملتحقات الإناث	الفجوة النوعية
المكلا	57	38	33,3
الشحر	39	32	18
غيل باوزير	57	45	21,1
الديس الشرقية	55	42	23,6
غيل بن يمين	28	10	64,3
الريدة وقصيعر	35	18	48,6
حجر	35	8	77,1
دوعن	63	5	92,1
يبعث	30	0	100
الضليعة	34	0	100
بروم ميفع	40	11	72,5

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على كتاب الإحصاء التربوي لحضرموت 2010م،

– تدني نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي في جميع مديريات ساحل حضرموت إلى ما دون 50% وهذا يبين أن هناك مشكلة في التنمية البشرية مجتمع المرأة. وهذا له انعكاسات في الحاضر والمستقبل المنظور في التنمية المستدامة ويصعب من إدماج المرأة في المكون التنموي.

– مديريات يبعث والضليعة لا تلتحق الفتاة فيها بالتعليم الثانوي وهذا يعود إلى عدم وجود ثانويات للبنات وإلغاء التعليم المختلط (ذكور وإناث) مع عدم وجود طاقم تدريسي من الإناث كما يعكس ضعف تخطيط التعليم وخاصة تعليم الفتاة الريفية وهذا يتطلب تدخلات لحل هذا المشكل .

– جاءت مديرية غيل باوزير في مقدمة المديريات من حيث نسبة الالتحاق 45% ثم مدينة المكلا

35% والشحر 32% ورغم ارتفاع النسبة إلا أنها تعطي مؤشراً على وجود مشكلات في مجتمع المرأة يمنعها من الحصول على حق التعليم فهو بوابة الدخول إلى التعليم الجامعي الأولي والعالي. .

وتأسياً على ما تقدم فإن أهم عناصر التنمية البشرية (التعليم) متدنٍ للغاية وله انعكاسات في تنمية تلك المجتمعات وخاصة التنمية المستدامة إلى جانب خلق حواجز لإدماج المرأة في المكون التنموي . وهذا الوضع يحتاج إلى تدخلات عاجلة لحل مشكلة تعليم الفتاة في المناطق الريفية.

أما الفجوة النوعية هناك مديريات ترفع فيها الفجوة النوعية إلى أكثر من 60 و سجلت مديريات يبعث والضليعة أعلى فجوة نوعية بمعدل 100 لكل منها ثم دوعن 92,1 ثم حجر 77,1 وبروم وميفع72,5 ثم غيل بن يمين 64,3 .

أما أدنى فجوات نوعية سجلت في الشحر 18 وغيل باوزير 21,1 ومدينة المكلا والديس الشرقية 23,6 وبالنسبة لمدينة المكلا سجلت موقعا متوسطا حيث بلغت الفجوة النوعية فيها الثلث ورغم أنها مدينة حضرية يفترض أن تنخفض إلى أقل من 1 ذلك وهذا يعود إلى تدفق المهاجرين من مناطق ريفية وبدوية وخاصة من المحافظات الشمالية ومن محافظة شبوة ولديها موقف سلبي من تعليم الفتاة .

المرأة والصحة :

الصحة من عناصر التنمية البشرية لهذا فإن الأوضاع الصحية لأي مجتمع هي محصلة عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية ،ورغم التطور في القطاع الصحي في حضرموت كميا ونوعيا خلال المدة من سنة 1990م إلى 2014م إلا أن تغطية حاجة السكان بالخدمات الصحية لاتزال متدنية وتتركز في الوسط الحضري بينما يظل الريف محروما نسبيا من هذه الخدمات. ليس هذا فحسب بل إن هناك تبايناً في الحصول على الخدمات الصحية بين الرجل والمرأة حيث تكون الأفضلية للذكور وخاصة في الريف والبدو لهذا من الضرورة بمكان الوقوف على هذه الجزئية..

توقع الحياة :

يعد من المؤشرات المهمة التي تظهر التقدم في التنمية البشرية في المكان الجغرافي لهذا من الأهمية بمكان تتبع هذا المؤشر وتعكس بيانات الجدول رقم (17) توقع العمر عند الميلاد .

جدول(17) يوضح توقع الحياة عند الميلاد خلال المدة 1994- 2004م

الخصائص	الحضر		الريف		الإجمالي	
	1994م	2000م	1994م	2000م	1994م	2000م
الرجال	56.70	60.31	55.54	60.11	55.79	60.17
المرأة	60.77	62.70	58.43	61.76	58.96	62.03
الإجمالي	58.69	61.48	56.95	60.91	57.33	61.08

المصدر: الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج تعداد الأعوام 1994م، 2004م

– سجلت المرأة ارتفاعاً طفيفا في عمرها المتوقع بين العامين المذكورين سلفا فقد ارتفع عمرها من 58,96 سنة عام 1994م إلى 62,03 سنة عام 2004م بمعدل ارتفاع ( ) سنوات .

–على مستوى الحضر يرتفع عمر المرأة المتوقع عند الميلاد إلى 62,70 سنة مقابلة بالرجل الذي عمره يتوقع أن يكون عند 60,31 سنة.

– سجل الريف ارتفاعاً في عمر المرأة المتوقع إلى 61,76 سنة مقابلة بعام 1994م الذي بلغ(58,43) سنة ورغم هذا الارتفاع الظاهري فهو منخفض عن عمر المرأة في الحضر وهذا يعود إلى التباين في الحصول على الخدمات الصحية بين الريف والحضر .حيث تحصل المرأة الحضرية على الخدمة الصحية التي تركز في مجالها الحضري. إلى جانب ذلك التباين التعليمي والثقافي وخاصة الثقافة السكانية في جانبها الصحي.

الصحة الإنجابية :

بالنظر إلى الصحة الإنجابية كونها حالة اكتمال السلامة والعافية البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية في كل الأمور ذات العلاقة بوظائف الجهاز التناسلي وعملياته ،وليس فقط الخلو من الأمراض والإعاقة فإن توافر خدمات الصحة الإنجابية للمرأة في مختلف الأعمار من مؤشرات التنمية البشرية بالإضافة إلى ذلك يبين وضع المرأة وإدماجها في التنمية مستقبلا ويمكن التعرف على خدمات الصحة الإنجابية المقدمة للمرأة ويعكس ذلك الجدول رقم (18) ومنه يتبين :

جدول (18) خدمات الصحة الإنجابية المقدمة للمرأة في ساحل حضرموت لعام 2009م

العمر بالسنوات		نوع الزيارة		خدمات تنظيم الأسرة					
أقل من 25	25 فأكثر	جديدة	مترددة	حبوب	حقن	لولب		رفال	غرسات	
						تركيب	خلع		تركيب	خلع
2433	11603	2567	10626	20020	406	410	69	19282	90	1

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : الجمهورية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للمرأة، اللجنة الوطنية للمرأة فرع محافظة حضرموت، تقرير وضع المرأة في محافظة حضرموت 2010مص53

– إن من يحصلن على خدمات الصحة الإنجابية أقل من 25 عاما من العمر وهذا مؤشر جيد لأنها تقدم لمن هن في مرحلة الإقبال على الزواج أو من حديثات الزواج وهذا له أثار إيجابية في تنظيم الأسرة والحد من تكرار الولادات .

– تأتي وسيلة حبوب تنظيم الأسرة في مقدمة الخدمات التي تحصل عليها المرأة ثم رفال ثم اللولب وأخيرا الحقن . وعليه فإن تنوع وسائل الصحة الإنجابية يعني توفير أكثر من خيار للمرأة وهذا له فوائد في تنمية ثقافة تنظيم الأسرة كونه يبدد المخاوف ويضيق المجال أمام الثقافات المعارضة لتنظيم الأسرة.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن توفير خدمات الصحة الإنجابية للمرأة مؤشر على إحداث تقدم في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للسكان وخاصة في تنمية الوعي لخفض النمو السكاني. .

صحة الأم والطفل:

تعد صحة الأم والطفل من المؤشرات المهمة للدلالة على التنمية البشرية عامة وتنمية المرأة خاصة وتتمثل مؤشراتها في تحصين الأمهات والولادات ،ووفيات

الأمهات ، وفيات الأطفال الرضع ووفيات الأطفال دون خمس سنوات ،والأطفال ناقصي الوزن عند الولادة والتغطية بالخدمات الصحية ويعكس ذلك الجدول رقم (19) ومنه يتبين :

جدول رقم (19) يوضح صحة الأم والطفل في ساحل حضرموت

الأعوام / المؤشر	2000	2004	2009
تحصين أمهات حوامل	24516	25451	10491
تحصين اطفال	16003	16190	---
الولاد	4408	7210	10534
مواليد أحياء	3525	6749	10446
مواليد ناقصو الوزن عند الولادة	875	9749	365
الوفيات	463	953	--
عدد وفيات الرضع	93	202	488
وفيات الرضع/1000مولود حي	68,5	-	-
وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات	78,2		
وفيات الأمهات عند الولادة لكل وفاة 100000	365		
نسبة التغطية بالخدمات الصحية %	80	80	80

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على:1) الجمهورية اليمنية، مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي محافظة حضرموت، تقويم الخطة الخمسية الثانية (2001-2005) محافظة حضرموت الساحل 2) الجمهورية اليمنية، مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي محافظة حضرموت، تقويم الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (2006-2010م) محافظة حضرموت الساحل

- شهد مجتمع المرأة ارتفاعا في تحصين الأمهات الحوامل خلال المدة بين الأعوام 2000م- 2004م مع حدوث تراجع عام 2009م وهذا التراجع يمكن إرجاعه إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها حضرموت قد انعكست سلبا على برامج الصحة ومنها برامج التحصين.

- بالنسبة لتحصين الأطفال ضد الأمراض حدث هناك تصاعد في الحاصلين على الخدمة فبينما كان عدد الأطفال الذين تلقوا خدمة التحصين عام 2000م 16003 أطفال ارتفع العدد الى 16190 طفلاً بزيادة مطلقة 187 طفلاً ورغم أن هذا لم يشمل جميع الأطفال إلا إن هذا الرقم يشير إلى تحسن ملحوظ عند مقابلة ذلك بالظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة

- هناك تأرجح في عدد المواليد ناقصي الوزن فبينما كان العدد 875 طفلاً ارتفع العدد إلى 953 طفلاً ثم انخفض إلى 365 طفلاً ناقصاً وهذا يعود إلى عدم وجود قاعدة بيانات لضعف التسجيل في المناطق الريفية ذات الثقل السكاني و ارتفاع معدل الإنجاب مع قصر المدة بين مولود وآخر.

– أما نسبة التغطية لخدمات صحة الأم والطفل فقد بلغت 80% وهذا يعود إلى تنفيذ البرامج السكانية والصحية لوجود مقرات ثابتة ومتحركة لتقديم الخدمة أينما وجد السكان .

الأمراض في مجتمع المرأة:

تأتي أهمية الوقوف على الأمراض في مجتمع المرأة لأنها تقدم مؤشرات عن أهم محددات الحالة الصحية وأثر ذلك في التنمية البشرية والمستدامة ، تظهر البيانات الصحية أن المترددات على العيادات الخارجية للمستشفيات والمراكز الصحية من مجتمع المرأة بلغت نسبتهن (55.83%) بينما المترددين الرجال (44.17%) وهذا يعني أن مجتمع المرأة يعاني من أمراض ولأهمية هذه الجزئية وتأثيرها في وضع المرأة تنمويا حاضرا ومستقبلا يمكن الوقوف على الأمراض.

الإصابة بالسُل:

يعد مرض السل من الأمراض الفتاكة ، وتكمن خطورته في إصابة الأفراد في سنوات الإنتاج بين 15 سنة و 45 سنة. وتوضح بيانات الجدول رقم (20) مرض السل.

جدول (20) يوضح مرض السل في ساحل حضرموت لعام 2009م

السل الرئوي الإيجابي				السل الرئوي السلبي				سل خارج الرئة			
جديدة		انتكاسة		عمل فحص		لم يعمل فحص					
رجل	امرأة	رجل	امرأة	رجل	امرأة	رجل	امراة	رجل	امرأة	رجل	امرأة
71	37	8	4	4	4	4	1	15	17	102	63

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : الجمهورية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، المجلس الأعلى للمرأة ، للجنة الوطنية للمرأة فرع محافظة حضرموت ، تقرير وضع المرأة في محافظة حضرموت 2010مص59

– بلغت حالات السل (235) حالة ،منها (85)حالة في مجتمع المرأة ويشكل ثلث الحالات تقريبا. وبالنسبة لنوعية الإصابة فقد بلغت نسبة الحالات الجديدة بالسل الرئوي إيجابي اللطخة (active smear–pos) فوق المتوسط 61% لكلا الجنسين ولكنها تنخفض في مجتمع المرأة إلى النصف عند 37 حالة. وهذا مؤشر على ضعف في التنمية البشرية وخاصة في التغذية لانخفاض دخل الفرد ،

– السل الرئوي السلبي ينتشر بين الرجال والمرأة بالتساوي وهذا يعود الى مشاكل في التغذية والبيئة السكنية وضعف الحصول على معلومات صحية حول هذا المرض.

الإصابة بالملاريا :

يعد مرض الملاريا من الأمراض الخطرة لأنه قد يؤدي إلى الوفاة كما أنه مؤشر على التنمية البشرية في المجتمعات فكلما انتشر المرض في مجتمع معين يدل على ضعف التنمية والعكس . تشير المصادر الصحية أن ساحل حضرموت بيئة مناسبة لنمو وانتشار هذا المرض وتظهر البيانات أن عدد الإصابات عام 2009م بلغت 33 ألف حالة وتتوطن الملا ريا في حجر ،ووادي خرد في مديرية الشحر ووادي بدش في مديرية الريدة وقصيعر ،والعكدة في مديرية غيل بن يمين ورغم ارتفاع عدد الإصابات لم تسجل أي حالة وفاة ،

الإصابة بالسرطان في مجتمع المرأة:

تحتل الأورام السرطانية المرتبة الأولى في سلم الأمراض من حيث الخطورة لأنها تتفشى في الجسم لتعطل عمل الخلايا في الأعضاء المختلفة ، وتؤدي إلى الوفاة لهذا فالوقاية والكشف المبكر والمعالجة منها عنصر من عناصر خدمات الصحة المقدمة

للمرأة وخاصة تلك المرتبطة بالصحة الإنجابية كالتي تصيب الجهاز التناسلي وسرطان الرحم والثدي أو تلك التي تصيب الرجال كسرطان البروستاتا.

تشير البيانات الرسمية إنَّ اللاتي أصبن بأورام خبيثة لاسيما الثدي ،وعنق الرحم عام 2009م تجاوزن (40) امرأة ، ومن حيث الأهمية النسبية بلغت نسبة النساء المصابات بأمراض خبيثة (67%) وهذا الوضع يتطلب وضع برامج صحية ومن بينها الكشف المبكر قبل الانتشار في الجسم .

الإصابة بالإيدز:

يعد من أخطر الأمراض لأن فرص علاجه قليلة ولا تتوفر بيانات حول هذه المرض ليس في حضرموت بل على مستوى الجمهورية بسبب التكتم الشديد لاعتبارات أخلاقية واجتماعية .وفي السنوات الأخيرة عمل المشروع الوطني لمكافحة الإيدز على تطوير وسائل الوقاية واكتشاف الحالات المصابة . والجدول رقم (21) يوضح ذلك ومنه يتبين :

جدول رقم (21) حالات الإيدز المكتشفة في ساحل حضرموت عام 2009 م

الجنسية		النوع		الفئات العمرية								
يمني	غير يمني	رجال	امرأة	20- 24	25- 29	30- 34	35- 39	40- 44	45- 49	جنس	جنس شاذ	نقل دم	غير مبين
25	7	24	8	1	11	15	2	2	1	13	10	1	6

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : الجمهورية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للمرأة، اللجنة الوطنية للمرأة فرع محافظة حضرموت، تقرير وضع المرأة في محافظة حضرموت 2010مص56

– انخفاض حالات نقص المناعة في مجتمع المرأة مقابلة بالرجال بأهمية نسبية 25% وهذا يعود إلى عفة المرأة الحضرمية والتزامها بالقيم الإسلامية .

– ترتفع حالات الإصابة في الفئة العمرية 30 –34 سنة والفئة العمرية 25– 29 سنة حيث بلغت عدد الحالات فيهما 26 حالة بوزن نسبي 81,3%

– معظم الحالات حدثت بفعل الاتصال الجنسي بأهمية نسبية 40,6% وهذا مؤشر على ضعف الوازع الديني بين الشباب إلى جانب ضعف الثقافة السكانية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي وذلك لغياب مادة الثقافة السكانية في مناهج التعليم .

تمكين المرأة:

مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو ما يعرف بالتمكين مؤشر على تقدم التنمية البشرية . فالمرأة المتمكنة والفاعلة تمتلك القدرة على تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذا من الأهمية بمكان تتبع تمكين المرأة في ساحل حضرموت .

المرأة وصنع القرار:

يعد تمكين المرأة من المؤشرات الدالة على التنمية البشرية. وبالنظر إلى عملية التمكين لقد تحصلت المرأة في محافظة حضرموت على فرص كبيرة للمشاركة في مراكز صنع القرار وشهد العامان 2010/2009م تطورا ملحوظا في مشاركة المرأة في مختلف الأجهزة والهيئات غير المنتخبة وهذا يعطي مؤشرا على عملية التمكين وهو ما يوضحه الجدول رقم (22)

جدول رقم يوضح (22) عدد المسجلات في جداول الناخبين للأعوام 2003- و 2006م

العام	عدد المسجلين		نسبة المسجلين %		المرشحات	% مشاركة المرأة من
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	إناث	المقترعين
2003م	127204	13449	%53	%47	لا يوجد	%45
2006م	159798	130724	%55	%45	لا يوجد	%48

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : الجمهورية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للمرأة، اللجنة الوطنية للمرأة فرع محافظة حضرموت ، تقرير وضع المرأة في محافظة حضرموت 2010مص93
http://www.scer.org.ye/arabic/votersingov.pdf

- حجم المرأة التي تمكنت سياسيا في عام 2003م حوالي 13449 امرأة وشكلن ما يعادل 47% من مجتمع المرأة المفترض أن يتمكن سياسيا ارتفع عدد المتمكنات سياسيا عام 2006م إلى 130724 امرأة بوزن نسبي 45% وهذه النسبة تنخفض عن نسبة العام السابق بنحو 2 % ورغم ذلك فإن هذا مؤشر إيجابي لأن نسبة المشاركة تقترب من النصف بالرغم من منظومة القيم الاجتماعية والصراعات السياسية وتوظيف الدين سياسيا وكلها عوامل تحد من عملية التمكين.

- أما بالنسبة للمرشحات فلم تسجل أي مرشحة وهنا تظهر تأثير العادات والتقاليد المجتمع الحضرمي للحد من التمكين.

المرأة في الجهاز الإداري والحكومي :

مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية من المؤشرات المهمة على عملية التمكين وإدماجها في المكون التنموي لهذا من الأهمية بمكان الوقوف على هذا المكون تظهر البيانات أن نسبة المرأة في الجهاز الإداري والحكومي بلغت (30%) في مكتب التربية والتعليم تليها ، مكتب الصحة العامة والسكان بنسبة (26.3%) ،وقد سجلت أدنى نسبة للإناث في المؤسسة العامة للإذاعة والتلفاز بنسبة (4.2%)[3] أما المرأة في مجال الطب بلغت نسبتهن 40,7% وفي التمريض 14,9% الفنيات 36% القابلات 100%.

أما الفجوة النوعية بلغت في الأطباء البشريين 31.4 وهي بذلك تمثل أصغر الفجوات في الكادر الطبي ،يليها بعد ذلك فجوة الفنيين التي وصلت إلى 41.5 وأكبرها فجوة الممرضين التي وصلت إلى 82.5 أما الفجوة في الأعلام بلغت (73) وترتفع في إذاعة المكلا الى 80 امرأة لكل 100 رجل وبلغت الفجوة النوعية أقصاها في وكالة أنباء سبأ المكلا إلى (100%).

الخلاصة:

هذه الدراسة التي تناولت المرأة والتنمية من منظور جغرافي وتتبعتها بالشرح والتحليل توصلت إلى الآتي:

الاستنتاجات:

- يتركز مجتمع المرأة في المناطق الريفية وهذا يشكل ميزة في النهوض بالتنمية الريفية عامة والتنمية الزراعية بشكل خاص .

- ارتفاع نسبة الناشطات اقتصاديا في مجتمع المرأة وانخفاض حجم القوة العاملة وهذا له أثر سلبي في التنمية ويستدعي إلى تدخلات تنموية.

- أظهر البحث ارتفاع نسبة العاملات في مجتمع المرأة بأجر نقدي وهذا يشكل تحول في منظمة القيم الاجتماعية إيجابيا من الموقف من عمل المرأة وهذه الميزة يبغي تنميتها لأنها تشكل خطوة لإدماج المرأة في المكون التنموي.

– أظهر البحث ارتفاع معدل البطالة في صفوف المرأة وخاصة من فئة الشباب .

– أظهر البحث الميل للعمل في القطاع غير المنظم وهذه ذات فائدة كونها ذات ميزة إيجابية كمدخل لتنظيم القطاع تنمويا

– اتجاه التعليم في مجتمع المرأة نحو الانخفاض وخاصة في الريف وهذا يؤثر في عملية إدماج المرأة في المكون التنموي وخاصة في الريف

– أظهر البحث تقدما في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية من تحصين ووسائل تنظيم الأسرة وهذا مؤشر إيجابي في الموقف من قضايا السكان .

– أظهر البحث تحصل المرأة على فرص كثيرة في عملية التمكين ينبغي الحفاظ عليها وتنميتها .

– أظهر البحث أن هناك هجرة واسعة من أبناء الريف إلى خارجه وهذا يؤدي إلى إفراغ الريف من موارده البشرية ومن ثم إخراجه من تأثيره التنموي وخاصة توفير المنتجات النباتية والحيوانية وهو مؤشر أن حضرموت سوف تعاني من مشكلة إنتاج الغذاء

– إن هجرة أبناء الريف إلى المدن وخاصة المكلا وفي ظل تعثر التنمية الحضرية والاستثمار يؤدي إلى نمو العشوائيات السكنية التي تكون أرضية للاقتصاديات القذرة.

التوصيات :

1–إعادة النظر في برامج التنمية البشرية والتنمية المستدامة وتقويمها.

2– رسم برامج تنموية تتضمن إدماج المرأة في المكون التنموي الريفي والحضري مع إعطاء الأولوية للمرأة الريفية.

3– تمكين المرأة سياسيا من خلال منحها نسباً معينة في التمثيل البرلماني سواء كانت برلمانات محلية أو عامة.

4– تطوير الخصائص الاقتصادية للمرأة عن طريق برامج تدريبية لإدارة المشاريع الصغيرة بما يسهم في رفع مستوى دخلها وتحسين مستواها المعيشي ويضمن إدماجها في المكون التنموي .

5– نشر برامج الثقافة السكانية وبرامج الصحة الإنجابية في الريف والحضر بما يضمن سهوله الحصول عليها بسهولة ويسر.

الهوامش:

(1) Nawarl.m. Female roles in Society and Fertility: Study of Egyptian and Sudanese women unpublished ph. D. Thesis presnted at the institute of African research .1984 p.36-37.

(2) الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، النساء والرجال في اليمن صورة إحصائية 007م،ص117

(3) ملحق رقم (2)

قائمة المراجع :

1- الجمهورية اليمنية ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي،الجهاز المركزي للإحصاء ،محافظة حضرموت- المكلا، كتاب الإحصاء السنوي لمحافظة حضرموت، 2010م ،

2- الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ،النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والإنشاءات محافظة حضرموت التقرير الثاني لعام 2004م

3- الجمهورية اليمنية، رئاسة مجلس ا لوزراء، المجلس الأعلى للمرأة، اللجنة الوطنية للمرأة فرع محافظة حضرموت ،تقرير وضع المرأة في محافظة حضرموت 2010م

4- الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية الجهاز المركزي كتاب الإحصاء التربوي لعام 1990م

5- الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية الجهاز المركزي كتاب الإحصاء التربوي لعام 1994م

6- الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية الجهاز المركزي كتاب الإحصاء التربوي لعام 2000م

7- الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية الجهاز المركزي كتاب الإحصاء التربوي لعام 2004م

8- الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية الجهاز المركزي كتاب الإحصاء التربوي لعام 2010م

9- الجمهورية اليمنية ، مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي محافظة حضرموت ، تقويم الخطة الخمسية الثانية (2001- 2005) محافظة حضرموت الساحل 2006م.

10- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي محافظة حضرموت، تقويم الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (2006-2010م) 2010م .

11- فتحي محمد مصيلحي ، جغرافية السكان ،مطبعة النعمان الحديثة ، شبين الكوم 2000م.

(11) Nawarl.m. Female roles in Society and Fertility: Study of Egyptian and Sudanese women unpublished ph. D. Thesis presented at the institute of African research .1984 p.36-37.

(12) http://www.scer.org.ye/arabic/votersingov.pdf

Women and Development in Hadhramaut coast: from a Geographical Perspective

Rizg Sssdallah AL-Japri **Nasser Salem Al-Ghurabi**

Abstract

This paper attempts to study the relationship between women and development in Hadhramaut, the Coast. It is known that the sustainable and human development is the goal sought by most of the peoples of the Earth. All Governments and international organizations attention has been directed to involve both men and women towards equitable development. Since apparent vision for development gives the greatest weight to men in the movement andwomen on the margins. knowledge of women's economic, social ,and demographic conditions is very important, because it shows the qualitative variation in participation, and constitutes an introduction to the integration of women in sustainable human development components. And opens up to achieveone of the objectives of the third millennium: a balanced development involving both men and women.

Results indicate the following:

First: women dominance is commonly focused in rural areas . This is a great advantage in the promotion of rural development in General and agricultural development in particular

Secondly: the high proportion of economically active women while decrease the size of the labour force which has a negative impact on development.

Thirdly: education has been reduced among women community, especially in the countryside and this affects the integration of women in development component, particularly in rural areas.

The study concluded that human development programs should be revised and sustainable development should be assessed and then evaluated . Development programs should be planned to include the integration of women in development component for rural and urban, with priority given to rural women.Moreover, women should be politically empowered by giving them certain ratios in parliamentary representation, whether General or local parliaments. Finally, the development of economic characteristics of women through training programs for managing small projects in order to raise the level of their income and improve their standard of living and ensure their integration in the developmental